

الإعلانات: ٦٧٣١٤٩٤  
البلاد: ٦٧١١٠٠٠  
تحويلية ٣٥٥ - ٣٩٩  
الفاكس: ٦٧٣٢٠٠٦ - ٦٧١٦٢٤١  
ad@albiladdaily.com  
التوزيع والاشتراك: ٦٧٦٠٧١٧

الإدارة:  
جدة شارع الصحافة:  
ص.ب ٦٣٤٠٠ جدة ٢١٤٤٢  
الفاكس: ٦٧١٢٥٤٥  
info@albiladdaily.com

الإدارة:  
شارع الصحافة - جدة  
السنترال العام ٦٧١١٠٠٠  
عشرة خطوط  
wr@albiladdaily.com

المقر الرئيسي:  
عبد الحفيظ  
عبد العزيز  
قاري

المدير العام:  
أحمد  
محمد  
باديب

رئيس مجلس الإدارة:  
صوت الحجاز  
أسسها: محمد صالح نصيف  
في ١١/٢٧/١٣٥٠هـ - ٤/٤/١٩٣٢م  
وعاودت الصدور باسم (البلاد السعودية)  
في ١٣٦٥/١٣/٤هـ - ١٩٤٦/٣/٤م  
(البلاد السعودية / عرفات) اندمجتا بسمى البلاد  
في ١٦/٧/١٣٧٨هـ - ١٩٥٩/١/٢٦م

البلاد  
فجر الصحافة السعودية  
تأسست عام ١٣٨٣هـ

# حماية وتعزيز حقوق الإنسان مبدءاً ثابتاً.. ومنطلقات راسخة للمملكة

## تعزيز الحقوق في أنظمة القضاء والصحة والتعليم والعمل



**تشجيع الشركاء على المساهمة في بناء القدرات**  
**المؤتمر الدولي المعني بتعاون الأمم المتحدة مع مراكز مكافحة الإرهاب**  
Engaging Partners for Capacity-Building  
International Conference on United Nations' Collaboration with Counter-Terrorism Centers  
الرياض - ٦ - ٧ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ | 16-17 February 2013 | Riyadh - Saudi Arabia

تسعى وتتصافر التشريعات الوطنية في المملكة، لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المرأة والطفل، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقه.

وتمارس السلطة القضائية في المملكة، أدوارها في استقلال تام، مستندة على أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المستمدة منها، إذ أن القضاء حجر الزاوية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ومع تواصل مسيرة التطور والبناء والتنمية، يصاحبها استثمار أمثل في الإنسان بوصفه محور التنمية وأساسها، مع تحديث للأنظمة وتعزيز للإجراءات والتدابير، لمزيد من الضمانات لحماية حقوق الإنسان. رؤية المملكة ٢٠٣٠، تعكس الاهتمام الكبير بالإنسان والوطن في محاور التنمية بهدف ضمان جميع حقوقه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الحقوق، فضلاً عن التعاون الإقليمي والدولي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان فهو جزء لا يتجزأ من الجهود الوطنية المستمرة في هذا المجال.

والمملكة ماضية في جهودها نحو نشر ثقافة حقوق الإنسان، ودمج مفاهيمها وقيمتها في المنظومة التعليمية، وتعزيز دور المؤسسات الحكومية والأهلية للقيام بدورها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. ومن جهود المملكة العربية السعودية، في حفظ حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها محلياً، حقوق الطفل، حيث تسعى المملكة إلى توفير بيئة آمنة وسلمية للطفل تمكنه من تنمية مهاراته وقدراته وحمايته نفسياً وبدنياً وعقلياً؛ لذا جاء نظام حماية الطفل ليحمي من كل ما يسببه للضرر.

وتؤكد المملكة دوماً التزامها برعايتها وحمايتها لهذه الحقوق، ليس فقط كونها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختياريين، بل انطلاقاً من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع مصالح الطفل، لذا صدر نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي رقم م / ١٤ بتاريخ ٢٢/٢٣/١٤٣٦هـ، الموافق ١١/١٧/٢٠١٤م، إذ عرّف النظام الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الـ ١٨ عاماً من عمره".

وعززت الدولة إجراءاتها في مجال حماية الطفل من أشكال التنصت والعنف كافة، من خلال اتخاذ العديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء بهدف حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة ومنهم الطفل، ويعد نظاماً "حماية الطفل" والحماية من الإيذاء" خطوتان إيجابيتان نحو حماية الطفل من الإيذاء وتأكيداً للحقوق والاهتمام بشؤونهم.

واشتمل النظام على ما قرره الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقيات الدولية، فنصت مخطوطة من ومخالفات عدة، قد تحدث من أولياء الأمور، أو من بعض الأشخاص في المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالطفل، ولم يقتصر على أشكال الإيذاء والإساءة الجسدية والنفسية والجنسية التي تحدث أحياناً للأطفال بشكل عام كالإهمال وعدم الرعاية في المنزل، أو في الأماكن العامة، أو ترك الأبناء دون سند عائلي، وغيرها مثل عدم استخراج الوثائق الرسمية لهم، وعدم استكمال اللقاحات الصحية الوقائية، والتسبب في انقطاع الطفل عن التعليم، ووجوده في بيئة تعرضه للخطر، والاستمرار في سوء معاملته، واستخدام الكلمات المسيئة له، كذلك تعريضه لمشاهد مقلبة بالأداب أو الجرائم، والتمييز ضده لأي سبب من الأسباب والتقصير البين والمتواصل في تربيته ورعايته، والسماح له بقيادة السيارة دون السن القانونية، أو التجارة في المنوعات، أو في ممارسة التسول، أو بيعه التبغ ومشغقاته، أو استخدامه في أماكن بيع المخدرات، أو مشاركته في السباقات والنشاطات الرياضية والترفيهية التي تعرضه للخطر، وغيرها من الأفعال التي حظرها النظام.

ومنح النظام للطفل خصوصية تتمثل في حمايته وضمان حقوقه ورعايته، ولم تقتصر تلك الحماية على الأسرة، بل أعطاها الحماية في كل الأماكن التي يتواجد بها، كما أنه شمل جميع الأطفال السعوديين منهم والمقيم، دون تمييز بينهم، حيث لم يميز بين

الأطفال حسب الجنسية، أو غيرها من المعايير التي لا خيار للطفل فيها، ويعد النظام مكملاً لنظام "الحماية من الإيذاء" الذي صدر قبله لحماية الإنسان داخل محيط الأسرة، واشترط وجود علاقة أسرية بين المؤذي والمؤذى، أو علاقة ولاية، أو سلطة، أو مسؤولية، أو وصاية، أو تبعية معيشية، ولم يحدد الفئات المشمولة، بل جعلها عامة لكل من تقع عليه حالة إيذاء حتى الأطفال.

ومن جهود المملكة في حفظ حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حيث تدعم الدولة تمكين المرأة في السنوات كافة، وهذا الأمر سهل لها تحقيق العديد من الإنجازات على المستويين المحلي والدولي.

وتأتي حماية "حقوق المرأة" في المملكة وفقاً لما جاءت به الشريعة الإسلامية، التي تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، حيث لا تفرق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نص في مادته الثامنة على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها دور عالٍ ومستقل، وأهلية قانونية كاملة، تكفل لها حرية التصرف، وممارسة شؤونها باستقلالية تامة، ودون أي قيود.

وهنا، لا بد من التأكيد على أن ما يثار حول بعض المناسبات المتعلقة بوضع المرأة في المملكة يعود إلى مفاهيم مغلوطة، أو معلومات تنتقد بدقة والموضوعية، أو إلى "ممارسات خاطئة تناقض أحكام وقيم الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية"، ومعالجة مثل هذه السلوكيات، فإن الدولة تكسر جهودها في مجالات التربية والتعليم والتثقيف في موضوعات حقوق الإنسان، كونها من الأدوات المهمة والفاعلة، لرفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، لمكافحة جذور هذه الممارسات الخاطئة، حيث يعد برنامج "نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي تصطلح به هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية إحدى أهم هذه الأدوات. وتسهم المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني، من خلال توليها مناصب قيادية في القطاع الحكومي والأهلي، وكذلك عضويتها في مجلس الشورى، إضافة إلى حقها في الانتخاب، والترشح لعضوية المجالس البلدية، وفوزها بعدد من المقاعد في الانتخابات البلدية الأخيرة ٢٠١٥".

ولم تصدر المملكة أي جهد في إصدار العديد من القرارات أو التشريعات التي تعزز دور المرأة السعودية في المجتمع، وعلى سبيل المثال ما أصدره مجلس الوزراء المنعقد في تاريخ ٢٠/١٠/١٤٣٤هـ الموافق ٢٧/٠٨/٢٠١٢م، بالموافقة على نظام الحماية من الإيذاء، الذي يجرّم العنف الأسري ضد المرأة والطفل. ومن أهم القرارات التي صدرت لتعزيز وكفالة حقوق المرأة، تعيين ٢٠ امرأة في عضوية مجلس الشورى، وإتاحة الفرصة للمشاركة في الانتخابات البلدية كمرشحة ونائبة، دعم برنامج الأسر المنتجة، وهو البرنامج الذي يصل إلى ربة المنزل و"الأمية" ومتوسطة التعليم والأرامل والطقات، كما أن هناك مشروعاً وطنياً يهدف إلى إسكان الأرامل والمطلقات، في سبيل تحقيق الحياة الكريمة للجميع، إضافة إلى حق المرأة السعودية في الحصول على قرض سكني من صندوق التنمية العقارية متى كانت مسؤولة عن عائلتها، إلى جانب فتح مجالات جديدة لعمل المرأة، ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية وقطاع الأعمال بشكل عام.

وأولت حكومة المملكة في مجال الرعاية الاجتماعية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مزيداً من الاهتمام والتطوير، من خلال دعم الأسر المحتاجة، وتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة، من خلال برامج موجهة لجميع فئات المجتمع، خصوصاً الأشخاص ذوي الإعاقة، لتتوج جهودها المبذولة في رعايتهم، وقد صدرت العديد من الأنظمة والقرارات، ومن بينها نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٢٣ بتاريخ ٢٧/٩/١٤٢٢هـ الموافق ٢٠/١٢/٢٠٠٠م، الذي أشار إلى أن الدولة تكفل حق المعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتضع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية وتقديم الخدمات لهذه الفئة عن طريق الجهات المختصة

### دعم قيم التسامح والتعددية ومبادرات رائدة لمكافحة العنف والإرهاب



### حفظ ودعم (حقوق المرأة) وتمكينها في كافة المستويات توفير بيئة آمنة للطفل وتمكينه من تنمية المهارات والقدرات



في المجالات الآتية: الخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل "ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي"، بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقييم المستمر للمناهج والخدمات المقدمة في هذا المجال، وتقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية، بما يتفق ونوع الإعاقة وبرمجتها ومتطلبات سوق العمل، بما في ذلك توفير مراكز التأهيل المهني والاجتماعي، وتأمين دخل أثناء العمل عن طريق التدريب، إضافة إلى تنمية قدرات المعوق، لتحقيق اندماجه بشكل طبيعي في مختلف نواحي الحياة العامة، ولتقليل الآثار السلبية للإعاقة، والاستفادة من الأنشطة والمرافق الثقافية والرياضية وتبنيها، ليتمكن المعوق من المشاركة في مناشطها داخلياً وخارجياً، بما يتناسب مع قدراته، وتعزيز مكان المعوقين في المجتمع، والتعريف بحقوقهم واحتياجاتهم، وقدراتهم، وإسهاماتهم، والخدمات المتاحة لهم، وتوعيتهم بواجباتهم تجاه أنفسهم، وإسهاماتهم في المجتمع، إلى جانب تهيئة وسائل المواصلات العامة لتحقيق تنقل المعوقين بأمن وسلامة، وبأجور مخفضة للمعوق ومرافقه، حسب ظروف الإعاقة، وتقديم الرعاية النهارية والعناية المنزلية، وتوفير أجهزة التقنية المساعدة، ومنع التعوق قرضاً مسيراً للبدء بأعمال مهنية، أو تجارية، تتناسب مع قدراتهم، سواء بصفة فردية أم بصفة جماعية، إعفاء الأدوات والأجهزة الخاصة بالمعوقين من الرسوم الجمركية، وإنشاء صندوق لرعاية المعوقين تودع فيه التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف والقرارات المنصرفة بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة ١٢ ظهراً، وحتى الساعة الثالثة مساءً، خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام.

كما أن أنظمة المملكة تحظر بشكل خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة ٦١ من نظام العمل

بأن يتمتع صاحب العمل عن كل قول، أو فعل، يس كرامة العمال أو ذمتهم، وأن يعطي الطفل في تلك المواقع؛ اللزوم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم من أجورهم لقاء هذا الوقت، إضافة إلى أن النظام الرّم في المادة ١٠٤ صاحب العمل يتكفل العامل من القيام بواجباته الدينية، وبرنامج حماية الأجور الذي يرصد عمليات صرف الأجور لجميع العاملين والعمالات في منشآت القطاع الخاص السعوديين والوافدين "بهدف إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليها".

ومن ضمن جهود المملكة "مكافحة الاتجار بالبشر"، حيث حظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تنبذ المملكة العنف بأشكاله وصوره كافة، سواء بين أتباع الدين الواحد أو الأديان المختلفة، ولم تكف بذلك بل تسعى دائماً في القضاء على التطرف والإرهاب الذي يات يهدد المنطة، وامتدحت آثاره للعديد من دول العالم شرقاً وغرباً، لا يفرق بين دين وآخر، أو لون وغيره.

الأموال والأدوات التي استعملت في الجريمة، أو كانت معدة للاستعمال فيها.

ويشمل التجريم الشخصيات المعنوية كالشركات، إذ تصل الغرامة إلى عشرة ملايين ريال، وتشدّد العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام في عدد من الحالات منها إذا ارتكبت ضد النساء ونذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال.

وعملت المملكة على تطوير التشريعات والآليات الأخرى التي تسهم في مكافحة الاتجار بالأشخاص فأصدرت عام ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٦م تشريعاً يحظر العمل الجبري، واحتجاز أجور العامل دون سند قضائي، مشددة على التعامل باحترام مع العامل، وعدم المساس بكرامته بأي صورة كانت، كما جاء إقرار إنشاء لجنة وطنية دائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، لتختص بتبعية أوضاع الضحايا، وتتألف اللجنة من ممثلين من وزارات "الدخيلة والخارجية والعدل والعمل والتنمية الاجتماعية، والثقافة والإعلام، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة التحقيق والادعاء العام".

وأولت المملكة العربية السعودية دعم المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان ومنها: "ضمان مساواة الحق في التعليم لكل فئات" إذ تؤمن المملكة بحق لكل فئات في التعليم، أسوة بالرجل؛ الأمر الذي يمكنها من التغلب على العقبات التي قد تواجهها، ضمن التزاماتها الدولية وتحقيقها لاستراتيجيتها الوطنية.

وتشارك دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف اليوم الثامن من سبتمبر كل عام، ويحتفل من خلاله العالم بالإنجازات المتحققة في مجال محو الأمية، وبحث المجتمعات على دعم جهود محو الأمية، ولم تعد برامج محو الأمية والتعليم الكبار في المملكة بهدف تقليص نسبة الأمية، بل تجاوزتها للقضاء على الأمية بشكل تام، إذ أصبحت أكثر جدية وازداد الوعي الاجتماعي بأهميتها، وتبنت الدولة نشر تلك الثقافة وأنها مسؤولية الجميع.

ومن المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان التي تدعمها المملكة وضع حد للعنف الجنسي في حالات النزاع، وتصنف المملكة الاعتماد الجنسي الذي قد يتعرض له المرأة أو الطفل في مناطق النزاعات من جرائم الحرب التي يجب أن يعاقب مرتكبوها وفقاً للقوانين الدولية والتشريعات العالمية.

والمملكة لم تدخر أي جهد للحد من أشكال العنف التي ترتكب ضد المرأة والطفل في تلك المواقع؛ متخذة القنوات الشرعية وسيلة للتعبير عن رفضها التام لتلك الممارسات الإجرامية، مشددة دوماً في المحافل الإقليمية والدولية على ضرورة تقديم من يفعلها إلى المحاكم الدولية كانها من كان، وقد انضمت المملكة لجهود المجتمع الدولي في هذا الصدد، حيث شاركت عام ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠١٤م في مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي عقد في لندن، ووقعت على الوثيقة التي طرحت في ذلك المؤتمر.

وشملت المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان التي تدعمها المملكة كذلك دعم قيم التسامح والتعددية واحترام التنوع ومكافحة الإرهاب، حيث تنبذ المملكة العنف بأشكاله وصوره كافة، سواء بين أتباع الدين الواحد أو الأديان المختلفة، ولم تكف بذلك بل تسعى دائماً في القضاء على التطرف والإرهاب الذي يات يهدد المنطة، وامتدحت آثاره للعديد من دول العالم شرقاً وغرباً، لا يفرق بين دين وآخر، أو لون وغيره.

